مجلة المجمع العلمي

مجلة فصلية انشئت سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠ م - الجزء الاول - المجلد الثالث و الخمسون

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

المرأة العراقية المعاصرة بين المهام الإنجابية والأسرية ومهام ممارسة العمل خارج البيت

أ.د. إحسان محمد الحسن
علم الاجتماع / كلية الآداب
جامعة بغداد

الملخص :

منذ منتصف القرن العشرين بدأت المرأة العراقية تحتل مكانة اجتماعية وحضارية مرموقة في المجتمع العراقي نظراً للأدوار الفاعلة والمتميزة التي أصبحت تحتلها في الدولة والمجتمع والأسرة . فقد أخذت تحتل اكثر من عمل اجتماعي في آن واحد ، فهي الأم والأخت والزوجة وربة البيت والعاملة والموظفة والمهنية والخبيرة والعالمة والفلاحة[1].

ومن خلال هذه الأهمية الأسرية والوظيفية والمجتمعية تخدم المجتمع وتشارك في عملية إعادة بنائه وتدعم الدولة وتشارك في تنفيذ مشاريعها الخدمية والتنموية وتضحي من اجل استقرار ورفاهية الأسرة وتعزيز مواقعها التربوية والإنمائية في المجتمع .

ومن الجدير بالذكر ان ارتفاع مكانة المرأة وتشعب مسؤولياتها وتنامي مهمتها الاجتماعية كانت ترجع الى عدة عوامل موضوعية في مقدمتها شيوع أجواء الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في المجتمع العراقي وارتفاع المستويات الثقافية والعلمية للمرأة وزيادة الطلب الفعال على خدماتها وجهودها البشرية المبدعة والخلاقة

خصوصاً خلال فترة تحضر المجتمع وتنميته الشاملة[٢] . فضلاً عن ارتفاع مكانتها في الأسرة ومشاركتها في اتخاذ القرارات مع زوجها ، تلك القرارات التي تحدد مسائل الإنجاب وتربية الأطفال وادارة شؤون الأسرة وتقسيم العمل الاجتماعي .

ولعل من أهم مهام المرأة المعاصرة في مجتمعنا العراقي الناهض مهمة إنجاب الأطفال وتربيتهم وفق أسس التربية الحديثة ومبادئ المجتمع والتراث العربي الخالد ، ومهمة ممارسة العمل الوظيفي خارج البيت جنباً الى جنب مع الرجل[٣]. بمعنى آخر ان المرأة العراقية المعاصرة مطالبة بإشغال عملين اجتماعيين متكاملين هما اثر ربة البيت واثر الموظفة او العاملة او الخبيرة خارج البيت في آن واحد وإشغالها لمثل هذين الأثرين في آن واحد لابد ان يشارك في رفع مكانتها في المجتمع ويعطيها مجالاً أوسع في عملية إعادة بناء المجتمع وتثوير قطاعاته البنيوية وتسريع حركة نموه وتطوره المجتمعي والحضاري[٤]. وربما في هذا المجال قد يتساءل البعض إن المرأة غير قادرة على الجمع بين متطلبات الإنجاب وتربية الأطفال وادارة شؤون البيت وبين متطلبات العمل الإنتاجي والمهني الذي يمكن ان تزاوله خارج البيت . فالمرأة كما يعتقد هؤلاء اما تكون ربة بيت وتشغل نفسها في شؤون الإنجاب ورعاية الأسرة او تكون عاملة او موظفة خارج البيت إذ ان الجمع بين المهمتين إنما هو عملية صعبة او شاقة إذا لم تكن مستحيلة[٥]. ان البحث هذا لا يؤيد هذا الاعتقاد مطلقاً طالما ان المرأة تستطيع الجمع والتوفيق بين مهام الإنجاب والرعاية الأسرية ومهام العمل والإنتاج الوظيفي خارج نطاق البيت شريطة ان يبادر الرجل بمساعدتها في مهامها الأسرية والمهنية وتبادر الدولة

بتوفير الخدمات والمستلزمات الضرورية التي تمكنها من أداء العمليـــن الاجتماعيين المتكاملين في ان واحد . كما ان المرأة من جانبها ينبغـــي ان تندفع نحو الدخول في معترك الحياتين الأسرية والوظيفية وتـــبرهن قدراتها غير المحدودة في إحراز نتائج باهرة في واجباتـــــها الأســـرية وواجباتها الوظيفية والمهنية ، بعد قيامها برسم جدول زمني ينظم أوقات عملها الوظيفي وأوقات عملها الأسري وأوقات فراغها وترويحها .

تتعلق هذه الدراسة بمعالجة خمسة محاور تدور حول مشـــاركة المرأة في الإنجاب والأعمال المنزلية ومساهمتها في العمل خارج البيت وهذه المحاور هي :

أ. المهام الإنجابية والأسرية للمرأة العراقية .

ب. المهام الإنتاجية والخدمية للمرأة العراقية خارج البيت .

ج. ازدواجية اثر المرأة العراقية المعاصرة فـــي الإنجـــاب والأعمـــال المنزلية وممارسة العمل خارج البيت .

د. المشكلات الناجمة عن جمع المرأة بين مهام الإنجاب والعمل .

هـــ . التوصيات والمعالجات لحل مشكلات التناقض بيـــن مســـتلزمات الإنجاب ومستلزمات العمل .

والآن علينا دراسة هذا المحاور بالتفصيل .

أ. المهام الإنجابية والأسرية للمرأة العراقية

أدت المرأة العراقية ولا زالت تؤدي حضورها المرموق فـــي مهام الإنجاب وتربية الأطفال ورعاية الأسرة واســـتقرارها وتحقيـــق أهدافها القريبة والبعيدة فخصوبة المـــرأة العراقيـــة نتيجـــة العوامـــل البايولوجية والاجتماعية والقيمية والدينية تعتبر عالية بالنسبة لخصوبـــة النساء في الأقطار الأُخر خصوصاً الأقطار الصناعية المتقدمـــة فـــي

الغرب والشرق . تشير إحصاءات الأمم المتحدة الى ان معدل الولادات في العراق عام ١٩٩٧ بلغ ٤٠ طفلاً لكل ١٠٠٠ مواطن ومواطنة وبلغ في مصر في نفس السنة ٣٧ طفلاً وفي تونس ٣٤ طفلاً وفي كندا ١٥ طفلاً وفي كوبا ١٦ طفلاً وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٢٧ طفلاً وفي المجر ١٢ طفلاً وفي بريطانيا ١٣ طفلاً وفي أسبانيا ١٣ طفلاً وفي هونك كونك ١٤ طفلاً وهكذا[٦]. اما إحصاءات الزيادة الطبيعية للسكان في عام ١٩٩٧ والتي هي الفرق بين معدل الولادات ومعدل الوفيات فتشير الى ان العراق يتمتع بأعلى معدل للزيادة الطبيعية للسكان . فقد كان معدل الزيادة الطبيعية لسكان العراق ٣٤ لكل ١٠٠٠ مواطن وفي مصر ٢٦ لكل ١٠٠٠ مواطن وفي تونس ٢٤ لكل ١٠٠٠ مواطن وفي كندا ٨ لكل ١٠٠٠ مواطن وفي كوبا ١٠ لكل ١٠٠٠ مواطن وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٢١ لكل ١٠٠٠ مواطن وفي هونك كونك ١٠ لكل ١٠٠٠ مواطن وفي المجر ٢ لكل ١٠٠٠ مواطن وفي السويد ٤,. لكل ١٠٠٠ مواطن وفي بريطانيا ١, ١ لكل ١٠٠٠ مواطن وهكذا[٧] .

اما المعدل السنوي لزيادة سكان العراق في عام ١٩٩٧ فقد كان من أعلى المعدلات في العالم إذ بلغ ٥، ٣% . في حين بلغ في الجزائر ٣، ٣% وفي مصر٩, ١% وفي السودان ٩، ٢% وفي تونس ٤، ٢% وفي كندا ١، ١% وفي السلفادور ٢، ٣% وفي كوبا ٧، ٠% وفي الولايات المتحدة الأمريكية ١% وفي هونك كونك ٦، ١% وفي المجر ١، ٠% وفي بريطانيا ١، ٠% وفي أسبانيا ٨، ٠% وفي بولندا ٩، ٠% وفي السويد ١، ٠% وهكذا[٨]. من هذه الإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة نستنتج بان كلا من معدلات الولادات ومعدل الزيادة الطبيعية

والمعدل السنوي لزيادة السكان في العراق هي معدلات مرتفعة إذا ما قورنت بمعدلات الأقطار الأخرى . وهذه الحقيقة ان دلت على على شيء فإنما تدل على الأثر المتميز والشاخص الذي تؤديه المرأة العراقية في مسألة الإنجاب . وفي هذا الصدد علينا القول أن المرأة العراقية مطالبة بالمضي قدما في الحفاظ على مستويات الخصوبة السكانية عندها وعدم تخفيض هذه المستويات المقنعة مهما تكن الظروف ولا سيما وان العراق بحاجة الى المزيد من السكان لمواجهة الطلب الشديد على الأيدي العاملة ومواجهة المستلزمات الأمنية المتعلقة بحماية حدود الوطن والدفاع عن تراثه وخيراته وموارده .

ومع هذا فان هناك أدلة مادية تشير الى ان بعض النساء يمتنعن عن الزواج وإنجاب الأطفال بسبب انشغالهن في الدراسة والتحصيل العلمي او انشغالهن العمل الوظيفي الذي يمارسنه خارج البيت وانشغالهن في رعاية أبناء أسرهن الأصلية . كما ان بعض النساء المتزوجات اللواتي يتعمدن في تقليص عدد أطفالهن اذ لا ينجبن اكثر من طفلين بسبب أعمالهن الوظيفية ورغبتهن في التمتع بحرية الحياة وعدم التقيد بمسؤوليات الأسرة والأطفال[٩]. ان مثل هذه الحالة تؤثر تاثيراً سلبياً على السكان إذ تسبب بطء نموه وعدم قابليته على الزيادة المستمرة والسريعة . بمعنى آخر عدم قابلية الأسر على زيادة حجم السكان وبالتالي هبوط السكان من ناحية الكمية بالنسبة للموارد والخيرات الاقتصادية ، الأمر الذي يؤدي الى ظهور حالة لا يستطيع فيها السكان استثمار الموارد الاقتصادية استثماراً كلياً[١٠].

وهنا يصبح القطر غير قادر على الشروع بخططه الصناعية والزراعية والتنموية والتجارية ويكون بالتالي متخلفاً اقتصادياً ومادياً .

وإذا ما تخلف القطر في الميدان الاقتصادي والمادي فان هذا لا بد ان ينعكس على الميادين والأنشطة المجتمعية الأخرى كالنشاط التعليمي والتربوي والنشاط السياسي والنشاط الأسري والقيمي، فيؤدي الى تخلفها وعقمها وعدم قابليتها على النهوض والارتقاء في تحقيق أهدافها القريبة والبعيدة .

إذن قلة الإنجاب يسبب الجمود المادي والتخلف الاقتصادي ، وفي ذات الوقت يضعف الإمكانات الأمنية والدفاعية للمجتمع .

لذا يتطلب من النساء العراقيات الاهتمام المتزايد بموضوع الإنجاب لانه يؤثر على الكم السكاني ، ويتطلب من الأسرة العراقية الاهتمام بموضوع التنشئة الاجتماعية والرعاية التربوية لابنائها لانه يؤثر في نوعية السكان ودرجة قابليته في استثمار الموارد الطبيعية والمشاركة الفعالة في بناء وتطوير المجتمع[١١]. إذن من صالح نهضتنا الاقتصادية وتنميتنا الاجتماعية ان يزداد السكان كماً ونوعاً . غير ان زيادته مرهونة بتنامي وكثرة الأسر الزواجية الحديثة التكوين ، وتنامي هذا النمط من الأسر يرتكز على تسهيل مهمة الزواج من خلال تخفيض المهور والكف عن طلب الشروط التعجيزية الخاصة بالزواج وتقليص النفقات الباهضة للزواج مع تشجيع الزواج المبكر ومحاربة العزوبية والتصدي لمظاهرها السلبية .

والإنجاب لا يتعلق بمواقف المرأة نحوه بل يتعلق أيضا بمواقف الرجل وموقف الدولة والمجتمع[١٢]. فمواقف كل من المرأة والرجل ينبغي ان تكون إيجابية ومشجعة على إنجاب الأطفال ، وينبغي ان يكون الأبوان مستعدين على رعاية الأطفال والاهتمام بهم وتلبية حاجاتهم اليومية وحل مشكلاتهم اليومية والتفصيلية[١٣].

اما اهتمام الدولة بالإنجاب فيعبر عن نفسه في عدة صور أهمها القيام بالحملات الإعلامية والتوجيهية التي توضح أهمية الإنجاب لمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية واثره الفاعل في الأغـــراض الأمنيـــة والدفاعية واثره الواضح في الأمن القومي السكاني . فضلاً عن زيـــادة اهتمام الدولة برعاية الأسرة والترفيـــه عنـــها اقتصاديـــاً واجتماعيـــاً والمشاركة الفاعلة في مشكلاتها التربوية والمجتمعية . واخيراً يمكن ان تتدخل الدولة في موضوع توفير المزيد من الحضانات والمدارس التـــي تستوعب العدد المتنامي من الأطفال والصغار مع توفير المســـتلزمات الحياتية التي تحتاجها الأسرة والتي تمكن المرأة من الإنجاب ورعايـــة الأسرة والمشاركة في العمل الاقتصادي خارج البيت في ان واحد . كل هذه الإجراءات التي تقوم بها الدولة إزاء الأسرة وأطفالها لابد ان تشجع الأسرة على إنجاب العدد الكافي من الأطفال الذي يتلائم مـــع حاجـــة المجتمع والدولة والسكان ويتوافق مع ظروف الأسرة وإمكاناتها المادية والاجتماعية .

ان حث الأسر على زيادة حجما من خلال الإنجاب يكمن فـــي الإيجابيات الكثيرة التي تتسم بها الأسر الكبيرة الحجم . فكثرة الإنجـــاب تمكن المجتمع من زيادة عدد نفوسه وبالتالي قدرته على استثمار موارده وخيراته الطبيعية استثماراً اقتصادياً كاملاً وهادفاً ، وكفايته في المضـــي قدماً في طريق التنمية والتحضر والتحديث وشروعه في بناء حضارتـــه ورسم سماتها الجوهرية والموضوعية [١٤] . فضلاً عن أهميـــة كـــثرة السكان في المكانة السياسية الإيجابية التي يحتلـــها المجتمـــع بالنســـبة للمجتمعات الأخرى خصوصاً إذا كان السكان متخصصاً ومدرباً علـــى فنون العلم والتكنولوجيا . واخيراً يؤدي السكان الكبير تأثيره المســـاعد

في بناء القوة العسكرية التي تدافع عن أمن الوطن والدفاع عن حدوده وصيانة أمنه الوطني .

ب. المهام الإنتاجية والخدمية للمرأة العراقية خارج البيت

ازدادت أعداد النساء العاملات في العراق زيادة تتوازى مع طبيعة التحولات الحضارية والاجتماعية والمادية والتكنولوجية التي شهدها بعد الخمسينات والستينات من القرن العشرين . فقد دأبت الدولة وحاول المسؤولون على تحرير المرأة العراقية من المظالم والقيود الاجتماعية التي فرضتها عليها النظم الإقطاعية والاستبدادية والسلطوية . وفسح المجال أمامها باكتساب الثقافة والتربية والتعليم واشغال شتى الأعمال والمهن التي لا تعود مردوداتها الإيجابية للعراق فحسب بل تعود للمرأة ايضاً عن طريق رفع مكانتها الاجتماعية وتغيير المواقف السلبية التي كان يحملها الرجل إزاءها وإزاء إمكانياتها المبدعة والخلاقة [١٥].

ان استراتيجية الدولة الخاصة بمسالة المرأة هي استراتيجية نابعة من المبادئ الأخلاقية والإنسانية للتراث الحضاري للامة العربية والإسلامية ، هذه المبادئ التي تعتقد بحتمية تحرير المرأة العربية من القيود الاجتماعية والضغوط الحضارية وإزالة مظاهر التخلف والتداعي التي سيطرت على مجتمعها لفترة طويلة من الزمن[١٦]. وقد حاولت هذه المبادئ الخيرة تغيير العمل المتدني الذي كانت تحتله المرأة العربية في السابق . وفي نفس الوقت العمل من اجل دعم مركزها وكيانها المهم الذي تتطلبه المرحلة الراهنة التي يمر بها مجتمعنا العربي[١٧].

ان انتشار التعليم الأساسي والعالي بين الإناث وقبول المرأة في كافة المعاهد والكليات والجامعات ونجاحها في إكمال الدراسة الجامعية

وتأهيلها العلمي الجيد خصوصاً في السنوات القليلة الماضية قد تركت آثارها الإيجابية في هيكل التوزيع المهني للأعمال حسب متغير النوع السكاني[١٨] . ففي الوقت الحاضر يشاهد المرء تزايد أعداد النساء اللواتي يشغلن الأعمال الروتينية والإنتاجية والإدارية والمهنية[١٩]. ولم تبق مهنة واحدة سواء كانت هذه المهنة قديمة أو حديثة إلا ودخلتها المرأة العراقية وبرهنت كفايتها واقتدارها على إشغالها والقيام بمهامها ومتطلباتها [٢٠]. ان عدد النساء العاملات في المهن البيروقراطية والإدارية والوظيفية خصوصاً المعلمات والطبيبات والممرضات والمهندسات والباحثات الاجتماعيات والمحاميات والاقتصاديات والصيدلانيات .. الخ اخذ في الزيادة السريعة كل عام[٢١]. وهناك نسبة عالية من القوى العاملة النسوية تشتغل في المصانع والمزارع على اختلاف أنواعها . كما أتاحت الدولة المجال أمام المرأة بإشغال المراكز الحساسة في نقابات العمال والمنظمات المهنية والوزارات والمديريات العامة . تشير الإحصاءات الرسمية الى ان نسبة الاستخدام بين النساء بسن العمل قد ارتفعت من ٢, ١٣% في عام ١٩٧٤ الى حدود ١٨% في عام ١٩٨٠ [٢٢].

واستمرت النسبة بالارتفاع السريع حتى أصبحت حوالي ٢٨% في عام ١٩٩٧[٢٣]. كما ارتفعت نسبة النساء من مجموع القوى العاملة في البلاد من ١٧% في عام ١٩٧٦ الى ١٩% في عام ١٩٨٠[٢٤]. واستمرت النسبة بالارتفاع حتى بلغت ٣١% في عام ١٩٩٧ . ويقدر معدل الزيادة السنوية في أعداد المشتغلات خصوصاً خلال فترة الحرب بحدود ٦, ١١% .

وبجانب إقبال النساء على أماكن العمل الإنتـــاجي والخدمـــي وعلى أماكن الدراسة الأساسية والجامعية والعليا فإنهن في ذات الوقـت يتمتعن بالمزيد من الحقوق السياسية كحق الانتماء الى صفوف الأحزاب السياسية وحق انتخاب المجالس البلدية والمحليـــة والتشـــريعية وحـــق الانتماء الى المنظمات الجماهيرية والشعبية والمشاركة فـــي إدارتـــها وتوجيه سياستها المهنية والاجتماعية والتعبوية[٢٥]. واستطاعت المـــرأة في ظل قوانين الدولة ان تحصل على الكثير من حقوقها الشرعية كحقها في رفض زواجها من الرجل الذي لا ترغب فيه كزوج لها وحقها فـــي طلب الطلاق من وزجها اذا كانت هناك أسباب موجبة للطلاق وحقـــها في اتخاذ القرارات مع وزجها في الإنجـــاب وتربيـــة الأطفـــال وادارة شؤون الأسرة وتنظيم العلاقات مع الأقارب . واخيرا حقها في الوصيـــة والميراث والملكية .

ان جميع المكاسب والحقوق التي حصلت عليها المرأة العراقيـــة مؤخرا تعتبر بمثابة العوامل المساعدة علـــى عملـــها خـــارج البيـــت خصوصا وان هناك الكثير من الأعمـــال الإنتاجيـــة والخدميـــة التـــي تنتظرها . وعلى الرغم من ذلك نرى إن نسبة القوى العاملة النسوية في العراق واطئة اذا ما قورنت بنسبة القوى العاملة النسوية فـــي الـــدول الصناعية المتقدمة ، لذا يتطلب تحفيز النساء على كافـــة انحداراتـــهن الاجتماعية ومستوياتهن الثقافيـــة والمهنيـــة بالمشـــاركة فـــي العمـــل الاقتصادي خارج البيت لكي يكون بمقدور القطر الحصول على القـــوى العاملة المدربة وغير المدربة التي يحتاجـــها فـــي المرحلـــة الراهنـــة ويستغني عن العمال العرب والأجانب .

ان انخراط جموع النساء الى العمل المثمر سيمكن العراق من سد حاجته الى الأيدي العاملة ، وهنا تتحسن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ويعم الخير والرفاه والازدهار في ربوع المجتمع . ولكن عمل المرأة خارج البيت ومساهمتها في مشاركة زوجها في كسب موارد العيش للأسرة غالبا ما يؤدي الى رفاهية الأسرة المادية وقدرتها على سد كافة متطلباتها[٢٩] . فالأسرة الميسورة هي الأسرة التي تستطيع العيش التي تستطيع العيش في دار تتوفر فيه جميع شروط السكن الجيد وتستطيع تأثيثه بالأثاث اللازمة ، كما تستطيع اقتناء جميع وسائل أداء العمل المنزلي كسيارة البيت والثلاجة والمكنسة الكهربائية والمروحة وطباخ الغاز .. الخ . فضلاً عن قدرتها على ممارسة أنشطة الفراغ والترويح الجيد خلال أوقاتها الحرة ، وممارستها مثل هذه الأنشطة لابد ان تطور شخصيات أفرادها وتفجر قابلياتهم المبدعة والخلاقة[٢٧] .

ومن الجدير بالذكر ان عمل المرأة خارج البيت ومشاركتها في تحمل بعض الأعباء المادية للأسرة لابد ان تدفع الزوج او الأخ او الابن الى احترامها وتقديرها والدفاع عن حقوقها ومساعدتها في أداء واجباتها المنزلية . علما بان هناك أدلة إحصائية تشير الى ان عمل المرأة أدى الى تعميق العلاقات الزوجية وزيادة المحبة والتفاهم والتعاون بين الزوجين . كما ان توفر فرص العمل للمرأة ستدفعها الى المضي قدماً في اكتساب التربية والتعليم والتدريب على المهارات والاختصاصات التي يحتاجها المجتمع المعاصر .

ج. ازدواجية اثر المرأة العراقية المعاصرة في الإنجاب والأعمال المنزلية وممارسة العمل خارج البيت

ان المرأة العراقية المعاصرة نتيجة لظروفها الموضوعية والذاتية وظروف مجتمعها وطبيعة المرحلة الحضارية التاريخية التي يمر بها مطالبة بالتركيز على أداء مهمتين أساسيتين هما إنجاب الأطفال وتربيتهم تربية اجتماعية وأخلاقية ووطنية إيجابية ومزاولة العمل الإنتاجي او الوظيفي او الخدمي خارج البيت . ذلك ان الإنجاب هو وظيفة أساسية من وظائف الأسرة وواجب جوهري من واجبات المرأة المتزوجة . فمن أهداف الزواج وتكوين الأسرة إنجاب الأطفال الذين يحافظون على سلالة الأسرة ويربطون حاضرها بماضيها ويؤدون الحضور الكبير في استمرارية ومواصلة عطاءاتها للمجتمع الكبير[٢٨]. فضلاً عن أهميتهم في قوتها ومتانتها ووحدتها التي تمكنها من تحقيق أهدافها القريبة والبعيدة . كما ان الإنجاب هو من العوامل الأساسية التي تحافظ على السكان من القلة أو الانقراض وتمكنه من الزيادة المستمرة خلال الشعوب والعصور[٢٩]، تلك الزيادة التي تتمخض عنها قوة المجتمع وقابليته على استثمار موارده الطبيعية والدفاع عن تراثه ومقدساته ومنجزاته المادية والحضارية ضد الأعداء والطامعين .

أما عمل المرأة خارج البيت فله عدة فوائد ومردودات للمرأة ذاتها واسرتها ومجتمعها الكبير . ان مشاركة المرأة في العمل الإنتاجي والمهني يمكنها من الاستفادة من طاقاتها وخبراتها ومؤهلاتها العلمية والتكنولوجية . ويعزز مكانتها الاجتماعية في الأسرة والمجتمع ويساعد أسرتها على بلوغ الرفاهية الاقتصادية والمادية ، هذه الرفاهية التي تنتج في وحدتها وتماسكها وقوتها اذ تستطيع تحقيق كافة طموحاتها

وأهدافها . فعمل المرأة خارج البيت يضاعف الموارد الاقتصادية للأسرة ويمكنها من سد حاجتها ومطاليبها الأساسية والثانوية[٣٠]. وهنا تكون الأسرة مؤسسة فاعلة في البناء الاجتماعي لها أهميتها ووزنها المؤثرين في تنمية المجتمع وتحوله المجتمعي الهادف . كما ان عمل المرأة خارج البيت يرفد المجتمع الكبير بالطاقات البشرية المبدعة والخلاقة التي تساعده في استثمار موارده الطبيعية وتنظيم ماكنته الإدارية وتمشية أموره الإنتاجية والخدمية على افضل صورة ممكنة . إذن عمل المرأة خارج يضعف حجم القوى العاملة في البلاد ويساعد القطر في تنفيذ خططه التنموية دون الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية . اما إذا كانت الطاقات البشرية النسوية غير معبئة وحبيسة واسيرة القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية البالية فان نصف الطاقات البشرية للمجتمع ستكون معطلة وجامدة . وهنا لا يستطيع المجتمع استثمار موارده وخيراته الطبيعية ويفشل في تنفيذ خططه التنموية ويواجه صعوبات جمة في إدارة أموره الإنتاجية والخدمية . لذا والحالة هذه ينبغي على المرأة تبوء العمل الاقتصادي والوظيفي خارج البيت والعمل جنبا الى جنب مع الرجل بغية إحراز التنمية الشاملة المطلوبة وتطوير المجتمع في شتى الميادين .

مما تقدم نستنتج بان المرأة مطالبة بالموازنة بين ضرورات الإنجاب وضرورات مزاولة العمل الاقتصادي والوظيفي خارج البيت . بمعنى آخر انها مطالبة بالإنجاب وتربية الأطفال ورعاية الأسرة ومطالبة في ممارسة العمل في ان واحد . ومساهمة المرأة في مهمة الإنجاب ومهمة العمل خارج البيت ستجعلها تحتل عملين اجتماعيين ووظيفيين في آن واحد . هما عمل ربة البيت (الام) وعمل العاملة او

الموظفة خارج البيت ، واحتلالها لمثل هذين الأثرين المتكاملين في ان واحد لابد ان يرفع مكانتها في الأسرة والمجتمع ويؤدي الى تحسن المستوى المعاشي والاجتماعي والثقافي للأسرة كمنظمة اجتماعية .

لكن المرأة المؤهلة على أداء المهمتين الوطنيتين في ان واحد مهمة الإنجاب ومهمة العمل خارج البيت هي المرأة التي تتسم بمواصفات معينة سنذكرها بعد قليل ، ليست كافة النساء قادرات ومؤهلات على أداء هاتين المهمتين المعقدتين ، ومع هذا يطمح القادة والمسؤولون والمخططون الاجتماعيون والاقتصاديون على قيام نسبة كبيرة من النساء بأداء مهمة الإنجاب ومهمة العمل الاقتصادي ، تتسم المرأة المؤهلة على أداء هاتين المهمتين الوطنيتين بالصفات التالية :

أ. ان تكون المرأة مثقفة ومدركة وواعية لأهمية الإنجاب والعمل الاقتصادي لذاتيتها واسرتها ومجتمعها الكبير .

ب. ان تكون المرأة مؤهلة جسميا وعقليا واجتماعيا وثقافيا على أداء المهمتين المذكورتين .

ج. ان تكون هناك حوافز مادية ومعنوية تشجع المرأة على الإنجاب والعمل في ان واحد .

د. ان يقبل كل من الرجل والمجتمع الكبير العملين الوظيفيين المتكاملين اللذين تقومان بهما المرأة (اثر الام وحضور العاملة او الموظفة في آن واحد) .

هـ . ان يكون الرجل او الزوج مستعدا على مساعدة زوجته وتمكينها من أداء المهمتين المذكورتين كأن يشارك في أداء العمل المنزلي ورعاية الأطفال والصغار خصوصا وقت غياب الام من البيت .

و. ان يكون المجتمع الكبير ناهضاً ومتقدما بحيث يوفر للمرأة العاملة كافة التسهيلات التي من شانها ان تساعد المرأة في أداء المهمتين المشار اليهما أعلاه كتوفي الحضانات ورياض الأطفال الجيدة وتوفير المواد الغذائية المطبوخة او نصف المطبوخة والملابس الجاهزة وتوفير الأجهزة والمعدات التكنولوجية الحديثة التي تساعد على تسهيل العمل داخل البيت كطباخ الغاز والمكنسة الكهربائية والغسالة والثلاجة وتوفير وسائط النقل والمواصلات التي تسهل مهمة الذهاب والإياب من العمل بالنسبة للمرأة العاملة .

ي. ان تكون المرأة مستعدة ومقتنعة ذاتياً واجتماعياً في اداء مهام الإنجاب والعمل ، وان تكون قادرة على رسم جدول زمني يوازن بين مهام رعاية الأطفال وتدبير شؤون البيت والاهتمام بالزوج ومهام العمل الوظيفي الذي تمارسه خارج البيت وبين امور الفواغ والترويح والراحة والاستجمام .

من جهة ثانية نلاحظ بان مواصفات المرأة وحدها غير كافية على قيامها بمهمتي الإنجاب والعمل . فبجانب مواصفات المرأة التي ذكرناها أعلاه مواصفات المجتمع الكبير الذي تعيش فيه المرأة وتتفاعل معه . فالمجتمع ينبغي ان يفسح المجال للمرأة ويشجعها على الإنجاب والعمل وذلك من خلال التسهيلات الاجتماعية التي يقدمها للأسرة كخدمات رعاية الأسرة ورعاية الأمومة والطفولة والخدمات السكنية والخدمات الطبية والخدمة التعليمية والتربوية والخدمات الترويحية[٣١]. فضلا عن ضرورة توفر خدمات التشغيل والاستعمال والضمان الاجتماعي والنقل والمواصلات والخدمات التسويقية والتوزيعية التي تضمن وصول السلع الأساسية والكمالية الى الأسرة

باستمرار . كما ان هيئات العمل ومدراء الدوائر والمؤسسات التي تعمل فيها المرأة ينبغي فهم ظروف المرأة وملابساتها وتقديم المساعدات لها التي تمكنها من الاستمرار في العمل والإنجاب ورعاية شؤون الأسرة .

إذن كل من مواصفات المرأة والمجتمع تساعد على قيام النسوة بأداء المهمتين الوطنيتين المذكورتين أعلاه . غير ان المواصفات الإيجابية التي ينبغي ان تتوفر عند المرأة يمكن خلقها وبلورتها وترسيخها عند النساء والمجتمعات المحلية من خلال عدة قنوات أهمها ما يلي :

أ. المؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية .

ب. وسائل الإعلام الجماهيرية كالتلفزيون والراديو والصحف والمجلات والإعلان .. الخ .

ج. المنظمات المهنية والشعبية والحزبية .

د. أماكن العبادة والعمل .

هـ . القادة والمسؤولون .

و. العائلة والأقارب .

٥. المشكلات الناجمة عن جمع المرأة بين مهام الإنجاب والعمل

تتعرض المرأة التي تجمع بين مهام الإنجاب والعمل الى الكثير من المشكلات والتحديات التي تهدف هذه الدراسة الى تشخيصها وتوضيح مظاهرها السلبية ثم معالجتها لكي تتمكن المرأة من النجاح في مهمة الإنجاب ومهمة العمل والجمع بين المهمتين تلبية لطموحات واهداف المجتمع الكبير الذي يحتاج الى السكان ويحتاج الى الأيدي العاملة المنتجة والخلاقة التي من خلالها يستطيع المجتمع بلوغ

الرفاهية المادية وإحراز التقدم الاجتماعي . ان هناك أربع مشكلات أساسية تواجه المرأة العراقية التي تجمع بين مهمتي الإنجاب والعمل ، وهذه المشكلات هي :

أ. تعرض المرأة للتعب والإرهاق والملل .

ب. إهمال مهمة تربية الأطفال والتقصير فيها .

ج. اضطراب الحياة الزوجية للمرأة .

د. التناقض بين مهام البيت ومهام العمل(*).

والآن نود شرح هذه المشكلات بالتفصيل علماً بان معالجتها ستأتي في المبحث القادم من الدراسة .

أ. تعرض المرأة للتعب والإرهاق والملل :

من المشكلات المهمة التي تواجهها المرأة التي تجمع بين مهام الإنجاب والعمل مشكلة تعرض المرأة للتعب والإرهاق والملل خصوصا إذا كان للمرأة عدد كبير من الأطفال يزيد على خمسة أطفال . فالمرأة تصرف كافة أوقاتها في أداء مهام البيت ومهام العمل بحيث لا يكون عندها وقت للفراغ والترويح ووقت لتنمية شخصيتها وتطوير إمكاناتها ووقت تقضيه مع زوجها واقاربها . وهنا تتعرض المرأة للإعياء الجسماني والعقلي وينتابها الملل والضجر وتخيم عليها أجواء الحياة الرتيبة التي لا تستطيع المرأة التحرر منها والإفلات من قبضتها بسهولة(٣٢) .

(*) شخص الباحث هذه المشكلات بالدراسة الميدانية التي أجراها على عينة من ٢٠٠ امرأة عاملة في مدينة بغداد عام ١٩٩٥ . وقد تمخضت الدراسة عن البحث الميداني الموسوم " المشكلات الأسرية والمهنية التي تعاني منها المرأة العاملة " .

في بداية اليوم أي قبل ذهاب المرأة الى العمل تتولى العناية بالأطفال إذ تهيأهم للذهاب الى الحضانات او رياض الأطفال او المدارس ثم تذهب الى العمل لتقضي هناك ساعات طوال في أداء مهام العمل الوظيفي المطلوب منها . وبعد الانتهاء من العمل الوظيفي ترجع الى البيت لتتولى أداء الواجبات المنزلية التي لا تعد ولا تحصى فهي المسؤولة عن التنظيف والطبخ وغسل الملابس والعناية بالأطفال ومعالجتهم في حالة المرض . فضلا عن مسؤولياتها نحو زوجها إذ يتوقع منها سد كافة حاجاته ومتطلباته الحياتية والعاطفية . ناهيك بالجهود والمسؤوليات التي تتحملها الزوجة إزاء أقاربها خصوصا أهلها واهل زوجها . فالمجتمع يتوقع منها زيارتهم بين فترة وأخرى وتقديم المساعدات لهم والمشاركة في أفراحهم وأحزانهم . واخيرا تكون المرأة مسؤولة عن العناية بالمرضى من أفراد عائلتها واقتناء الحاجيات وشراء الأثاث وتدبير الأمور الأخر للمنزل . ان كافة هذه المهام والمسؤوليات المرهقة تعرض المرأة الى الإعياء الجسمي والعقلي خصوصا إذا كان زوجها لا يقدم لها المساعدات ولا يشاركها في تحمل أداء هذه المسؤوليات ويتوقعها القيام بكل شيء[٣٣] .

ان إعياء المرأة جسميا وعقليا ومعاناتها من روتينية الحياة الرتيبة والمملة سيعرضانها الى المرض الجسمي والعقلي الذي يقلل من درجة تكيفها للمحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه وتتفاعل معه . لذا يجب على الزوج او الرجل معرفة المعاناة الحقيقية التي تتعرض لها المرأة في البيت والمجتمع ثم تقديم المساعدة الإيجابية لها ، المساعدة التي تقلل من درجة إعيائها وتمكنها من العيش بصورة هادئة ومستقرة في العائلة والمجتمع . كما يتطلب من الدولة تقديم الخدمات الاجتماعية

والاقتصادية التي تساعد المرأة على تحمل أعبائها ومسؤولياتها إزاء الإنجاب والعمل .

ب. مشكلة تربية الأطفال ورعايتهم :

تعاني المرأة العاملة من مشكلة تربية أطفالها . فقضاء المرأة ساعات طوال في العمل خارج البيت يعرض الأطفال الى الإهمال وضعف التربية . ناهيك بقلق المرأة على أطفالها عندما تتركهم في البيت وحدهم ، وقلقها هذا لا يساعدها على التركيز على العمل المنلط بها مما يسبب انخفاض إنتاجيتها وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها للمؤسسة او الجهة التي تعمل فيها[٣٤].

ان المرأة العاملة في معظم الأوقات والحالات تتعرض الى مشكلة عدم وجود من يرعى أطفالها ويشرف عليهم ويلبي متطلباتهم خلال فترة خروجها الى العمل . فالأزواج في معظم الحالات لا يستطيعون مساعدة زوجاتهم في تحمل مسؤولية العناية بالأطفال خلال فترة خروجهن الى العمل وذلك اما لانشغالهم في العمل الوظيفي او عزوفهم عن تحمل مسؤولية تربية الأطفال والإشراف عليهم لاسباب نفسية واجتماعية وحضارية بحتة . فمعظم الأزواج يرفضون تنظيف الأطفال او اللعب معهم او السهر على رعايتهم ، لان مثل هذه الواجبات هي من اختصاص النساء وليس من اختصاصهم[٣٥]. كما ان قلة حضانات الأطفال وبعدها الجغرافي عن الأماكن السكنية وهبوط نوعيتها لا يشجع الأمهات على إرسال أطفالهن لها خلال فترة عملهن. زد على ذلك عزوف الجيران والأقارب عن تحمل مسؤولياتهم حول العناية بأطفال المرأة العاملة نظرا لضعف العلاقات الاجتماعية بين العائلة الزواجية واقاربها من جهة والعائلة الزواجية وجيرانها من جهة

أخرى وذلك لسيطرة مظاهر التحضر والتصنيع والتحديث الشامل على قطاعات ومؤسسات المجتمع .

ومن الجدير بالذكر انه عندما لا يوجد من يساعد المرأة العاملة في العناية بأطفالها والإشراف عليهم خلال فترة غيابها عن البيت فان الأطفال غالبا ما يعانون من مشكلة تردي أوضاعهم الاجتماعية والصحية والتربوية والسلوكية او ينحرفون عن الطريق السوي بعد اختلاطهم بأبناء السوء وتأثرهم فيهم مما يولد عندهم خصائل الجنوح والإجرام[٣٦]. ونتيجة لعدم وجود الأبوين في البيت فقد يهمل الأطفال واجباتهم المدرسية ويتهربون من السعي والاجتهاد بسبب عدم وجود من يشرف عليهم ويوجههم . وهنا يتعرض هؤلاء الصغار الى الرسوب وترك الدراسة وعدم الاستفادة من قابلياتهم وإمكانياتهم الذكائية والعقلية . ولمعالجة هذه الحالة السلبية تضطر المرأة العاملة الى طلب الإجازات المتوالية او عدم المواظبة على العمل او استعمال الهاتف وقت عملها للاطمئنان على سلامة الأطفال او حتى جلب الأطفال معها الى العمل[٣٧]. وجميع هذه الأمور تضر بمصالح المؤسسات والمصانع ويمنع تحقيق أهدافها القريبة والبعيدة .

ج. اضطراب الحياة الزوجية للمرأة :

هناك مشكلة أخرى تعاني منها المرأة العاملة الا وهي مشكلة توتر علاقاتها الزوجية . علما بان عمل المرأة خارج البيت كما تشير الدراسات والأبحاث الاجتماعية يجلب للمرأة الاحترام والتقدير ويرفع منزلتها الاجتماعية ويثبت أقدامها في الأسرة والمجتمع ويرفه عنها مادياً وحضارياً ويقوي معنوياتها ويعزز ثقتها بنفسها وإمكاناتها ويدعم استقلاليتها وذاتيتها[٣٨]. بيد ان ضعف وتوتر العلاقات الزوجية يأتيان

من غياب المرأة ساعات طوال عن البيت وتعرضها للإرهاق والتعب والملل بسبب انشغالها بأداء الواجبات الوظيفية والمنزلية في آن واحد وعدم قدرتها على تقديم العناية المطلوبة للزوج والأطفال .

ومما يسيء الى العلاقات الزوجية عدم مبادرة الزوج الى مساعدة زوجته في أداء الواجبات المنزلية والعناية بالأطفال وتراكم الأعمال والمسؤوليات عليها وعدم قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها داخل وخارج الأسرة . وهنا يعتقد الزوج بان زوجته مقصرة في خدمته وخدمة أطفاله وغير قادرة على إدارة وتمشية أمور البيت . ومثل هذا الاعتقاد يسيء الى العلاقات الزوجية ويسبب التصادم بين الزوجين مما يؤثر في استقرار الأسرة ووحدتها [٣٩] .

تشير الدراسة الموسومة " المشكلات الاسرية والمهنية التي تعاني منها المرأة العاملة " التي هي دراسة ميدانية في محافظة بغداد أجراها الباحث الدكتور إحسان محمد الحسن الى ان اغلب النساء العاملات اللواتي قابلهن في صيف عام ١٩٩٥ (١٢٣) من مجموع ٢٠٠ (٦٢%) يشعرن بان عملهم خارج البيت يسبب إهمالهن لرعاية أزواجهن وأطفالهن[٤٠]. كما ان (٩٨) من مجموع ١٢٣ امرأة عاملة (٨٠%) يعلمن بان هذا الإهمال ينتج في عدم استقرار الأسرة وبالتالي زيادة نسب الطلاق في المجتمع . هذه الحالة صحيحة في ظل الظروف الصعبة التي تعمل فيها المرأة العراقية . بيد ان مساعدة الزوج لزوجته في أداء أمور البيت وعدم توقعه قيامها بتحمل مسؤوليات رعايته ورعاية أطفاله والاهتمام بتلبية جميع متطلبات بيته، فضلا عن إنشاء المزيد من الحضانات ورياض الأطفال وتطوير مستوياتها ومبادرة الدولة بتقديم الخدمات الاقتصادية والثقافية

والاجتماعية والصحية والسكنية والترويحية ، كل ذلك سيخفف من وطأة المسؤوليات الجسام والالتزامات المتشعبة التي تضطلع بها المرأة المعاصرة ويسهل عليها القيام بواجباتها الوظيفية والمنزلية . الأمر الذي يوطد العلاقات الزوجية داخل الأسرة ويحمي الأسرة من أخطار التفكك والتصدع وعدم الاستقرار .

د. التناقض بين مهام البيت ومهام العمل

ان المرأة العاملة ليست مسؤولة فقط عن أعباء العمل الوظيفي الذي تمارسه خارج البيت بل مسؤولة أيضا عن أعباء الأسرة ومتطلبات الزوج والأطفال والأقارب . وعمل المرأة ساعات طوال خارج البيت لابد ان يتعارض مع مسؤولياتها المنزلية وواجباتها الاسرية . والتعارض هذا يوقع المرأة العاملة في مشكلات التوفيق بين متطلبات عملها المنزلي ومتطلبات عملها الوظيفي إذ لا تعرف على أي واجبات تركز[٤١] . فإذا ركزت على واجباتها المنزلية والأسرية وأهملت واجباتها المهنية الوظيفية فان هذا لابد ان يعرض عملها الإنتاجي او الخدمي الى الخطر . أي إنتاجيتها تتعرض الى الهبوط وتضطرب الخدمات التي تقدمها الى المجتمع وتسيء علاقاتها مع الإدارة والمسؤولين مما يضطرها الى التوقف عن العمل او تركه كليا . وإذا ما ركزت المرأة العاملة على عملها الوظيفي وأهملت واجباتها الأسرية فان بيتها يتعرض الى الاضطراب والفوضى وسوء الإدارة مما يترك أثره المخرب في سلوك الأطفال وسلامة تنشئتهم الاجتماعية ويسيء الى العلاقات الزوجية بحيث تكون الأسرة عرضة للتفكك والتحلل وعدم الاستقرار .

ان المشكلة التي تعاني منها المرأة العاملة في الوقت الحاضر تتجسد في عدم وجود من يحل مكانها في البيت أثناء خروجها الى العمل . فعندما تذهب الى العمل لا يوجد من يكون مسؤولا عن رعاية الأطفال وتربيتهم واداء الأعمال المنزلية اللازمة . ذلك ان الزوج في الأعم الأغلب لا يساعد زوجته في رعاية الأطفال وفي أداء الأعمال المنزلية بسبب القيم والمواقف الكلاسيكية السائدة في المجتمع والتي لا تحبذ قيام الرجال بهذه الأعمال وتتوقع من النساء تحمل وزرها دون مساعدتهن من قبل الرجال . كما ان قلة المعينات وصعوبة الحصول عليهن وضعف العلاقات القرابية وهامشية صلات الجيرة تجعل المرأة العاملة وحيدة في أداء واجباتها المنزلية دون وجود من يساعدها ويخفف عنها عملها الثقيل . وهذه الحقيقة تعرضها الى الإرهاق والإعياء الجسدي والنفسي خصوصا وانها مسؤولة عن تحمل أعباء أعمالها المنزلية والوظيفية في ان واحد .

تشير دراسة الدكتور إحسان محمد الحسن الموسومة " المشكلات الأسرية والمهنية التي تعاني منها المرأة العاملة " الى ان أغلبية النساء اللواتي تمت مقابلتهن (١٠٥) من مجموع (٢٠٠) (٥٣%) يتحملن وحدهن مسؤولية الواجبات المنزلية بضمنها تربية الأطفال ولا يوجد من يساعدهن في أداء هذه المسؤوليات . وان عددا قليلا منهن ٦٢ من مجموع (٢٠٠) (٣١%) يتلقين المساعدات في أداء الواجبات المنزلية من أزواجهن عند ذهابهن الى العمل . اما المساعدات التي يقدمها الأقارب والأبناء الصغار للنساء العاملات وقت عملهن خارج البيت فهي قليلة ومحدودة .

٦. التوصيات والمعالجات لحل مشكلات التقاطع بين مستلزمات الإنجاب والعمل :

بعد تشخيص أهم المشكلات التي تعترض سبيل المرأة في التوفيق بين متطلبات الإنجاب ومتطلبات العمل علينا في هذا المبحث معالجتها والتصدي لمسبباتها الموضوعية والذاتية . والعلاج هذا يأخذ التوصيات والمعالجات التالية :

١. ضرورة قيام وسائل الإعلام الجماهيرية وبقية الجماعات المؤسسية في المجتمع كالمدارس والجامعات والمنظمات الجماهيرية وأماكن العبادة والعمل والقادة المسؤولين والمجتمعات المحلية بحث الأسر والنساء على :

أ. تسهيل مهام الزواج وذلك لكون الزواج شرطا أساسيا من شروط الإنجاب . وتسهيل أمور الزواج يكون عن طريق تخفيض المهور وعدم فرض الشروط الصعبة على الشباب الذين يريدون الزواج .

ب. حث المرأة مهما تكن خلفيتها الاجتماعية ومستواها الثقافي والعلمي على مزاولة العمل خارج البيت .

ج. حث المرأة على ضرورة الجمع والتوفيق بين مهام الإنجاب ومهام العمل .

٢. ضرورة تخفيف حدة التعب والإرهاق والملل عن كاهل المرأة وذلك من خلال الإجراءات التالية :

أ. حث الزوج والأبناء الكبار على تقديم المساعدات للزوجة في العناية بالأطفال والصغار والتدبير المنزلي خصوصا وقت ذهاب المرأة للعمل خارج البيت .

ب. حث الأقارب على تقديم العون والمساعدة للزوجة التي لديها أطفال وتمارس العمل الوظيفي خارج البيت . والمساعدة تأخذ عدة جوانب أهمها رعاية الأطفال والتدبير المنزلي والزيارات المستمرة لتفقد أوضاع الأسرة الزواجية .

ج. حث الإدارة وأصحاب العمل على عدم تطبيق الشروط الصعبة للعمل على المرأة العاملة التي لديها أطفال ومسؤوليات بيتية والتساهل في مسائل الدوام ومتابعة شؤون العمل والدقة في أداء العمل .

٣. ضرورة عدم توقع الأزواج من زوجاتهم القيام بكافة المهام المتعلقة بتربية الأطفال وتدبير شؤون المنزل خصوصا عندما تكون الزوجات عاملات او موظفات خارج البيت . وهنا يتطلب من هؤلاء الأزواج مساعدة زوجاتهم في مهام تربية الأطفال والتدبير المنزلي .

٤. على الدولة والمنظمات المهنية والشعبية فتح المزيد من الحضانات ورياض الأطفال في طول القطر وعرضه وتحسين نوعيتها والإشراف عليها لكي تتولى من جانبها العناية بالأطفال والصغار والإشراف عليهم خلال ساعات غياب الام عن البيت . كما يتطلب من المدارس الابتدائية زيادة ساعات دوامها لكي تتلائم ساعات الدوام فيها مع ساعات عمل الام في المؤسسات الإنتاجية والخدمية . أما إذا كانت ساعات الدوام في المدارس الابتدائية قصيرة فان الأطفال يذهبون الى بيوتهم في وقت مبكر ولا توجد خلاله الأمهات . وهنا تضطر النساء العاملات او الموظفات خلق

الأعذار للخروج عن العمل وتركه لكي يشرفن ويراقبن أطفالهن في البيوت .

٥. ضرورة مبادرة الدولة وأجهزة القطاع الخاص بتوفير السلع الأساسية والكمالية والملابس الجاهزة والمواد الغذائية الجاهزة ونصف الجاهزة وتوزيعها على تجار المفرد في كافة أجزاء القطر لكي تكون في متناول الأمهات . وهنا تتفرغ الأمهات لاداء الأعمال المنزلية والوظيفية .

٦. على المرأة العاملة والموظفة تنظيم جدول زمني يحدد أوقات عملها المنزلي وأوقات عملها الوظيفي ويقسم العمل على أفراد الأسرة ويوازن بين أوقات العمل وأوقات الفراغ والترويح .

٧. على وسائل الأعلام الجماهيرية ودوائر الإرشاد والبحث الاجتماعي وأماكن العبادة والمنظمات الجماهيرية والشعبية خصوصا الاتحاد العام لنساء العراق تثقيف المرأة بطبيعة مشكلات المجتمع ومحاربة أميتها الحضارية لكي تعرف كيفية الموازنة بين متطلبات عملها ومتطلبات أسرتها ولا تعكس مشكلاتها الخاصة في عملها وتتسلح بالقيم الاجتماعية الإيجابية التي تدفعها الى حب العمل الجماعي والتضحية في سبيل الغير وتحمل المسؤولية كاملة والصدق في القول والإخلاص في العمل والنقد الذاتي والانضباط والتحمل والمعاناة والدقة في أداء العمل .. الخ . كما تعني محاربة أميتها الحضارية تزويدها بالمعلومات الصحية والاقتصادية والسياسية التي تجعل منها امرأة يمكن الاعتماد عليها في المهمات والشدائد .

٨. على المرأة العاملة ان تتحمل مسؤولياتها المهنية كاملة وتقدر العمل الذي تزاوله وتعي حاجة المجتمع الماسة لجهودها الإنتاجية والخدمية واحترام الإدارة والمسؤولين والتعاون معهم كلما استطاعت الى ذلك سبيلا .

٩. على الإدارة والمسؤولين احترام المرأة العاملة وتثمين جهودها الإنتاجية والخدمية الخلاقة وعدم استغلالها وتقدير ظروفها ومسؤولياتها الوظيفية والأسرية والمنزلية ومنحها الحوافز المادية والمعنوية التي تستحقها وزيادة أجورها او رواتبها إذا كانت مستحقة لذلك ورفع كفاءتها ومهارتها في أداء العمل .

١٠ . ينبغي على المجتمع تغيير مواقفه إزاء منزلة المرأة في المجتمع ومساواتها مع الرجل في الواجبات والحقوق والسماح لها بالدخول الى كافة الأعمال الإنتاجية والخدمية . ذلك ان تغيير مثل هذه المواقف سيؤدي أثره الكبير في تفجير طاقات المرأة وبعث قواها وإمكاناتها الخلاقة خدمة لاهداف الدولة والمجتمع .

الخلاصة والاستنتاج

تضطلع المرأة العراقية المعاصرة بمهمتين وطنيتين أساسيتين هما الإنجاب من خلال الزواج وتكوين الأسرة الزواجية ومزاولة العمل الإنتاجي والوظيفي خارج البيت . ومشاركة المرأة العراقية في هاتين المهمتين جعلتها تحتل عملين اجتماعيين متكاملين هما عمل الزوجة والام في البيت وحضور العاملة او الموظفة خارج البيت . وإشغالها لمثل هذه الأعمال المهمة والخطيرة قد رفع مكانتها في المجتمع وجعلها تقف على صعيد واحد مع الرجل في الواجبات والحقوق الاجتماعية .

ان معدلات الإنجاب للمرأة العراقية كما تشير الإحصاءات الرسمية للأمم المتحدة تعتبر من بين المعدلات العالية في العالم . وعليه نهيب بالنساء العراقيات المحافظة على معدلات الإنجاب العالية هذه . إلا ان مشاركة المرأة العراقية في العمل الإنتاجي والوظيفي خارج البيت لا ترقى الى طموحات المسؤولين على الرغم من زيادة معدلات القوى العاملة النسوية في العراق خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين . ومع هذا فان المرأة العراقية مطالبة بالدخول الى مجالات العمل المختلفة لاسيما بعد تحررها من الأمية وقطعها أشواط متميزة في ميادين التربية والثقافة والتعليم أسوة بأخيها الرجل .

لكن المرأة العراقية المعاصرة مطالبة بالزواج وتكوين الأسرة الزواجية وإنجاب عدد من الأطفال يتلائم مع ظروفها وظروف أسرتها وحاجة المجتمع الكبير للسكان . ومطالبة في ذات الوقت بتبوء العمل الإنتاجي او الوظيفي خارج البيت خصوصا بعد تحررها من أميتها واكتسابها للتربية الأساسية والثقافة والتعليم . بمعنى آخر ان المرأة العراقية مطالبة بضرورة الجمع بين الإنجاب والعمل لاسيما وان العراق يخوض في الوقت الحاضر معركتين فاصلتين هما معركة البناء والتنمية والتقدم ومعركة إزالة آثار الحروب التي خاضها العراق لاسيما الحرب مع إيران والكويت وأمريكا وحلفائها .

بيد ان الأبحاث والمسوحات العلمية الميدانية تشير الى ان النساء العراقيات اللواتي يجمعن بين مهام الإنجاب ومهام العمل يواجهن عدة مشكلات أهمها : تعرض المرأة للتعب والإرهاق والملل ومواجهة المرأة لمشكلة تربية الأطفال ورعايتهم واضطراب الحياة الزوجية

واخيراً التناقض بين مهام البيت ومهام العمل . بعد تشخيص ووصف وتحليل هذه المشكلات يحاول البحث وضع التوصيات والمقترحات والمعالجات لحلها والقضاء عليها كيما يشجع النساء العراقيات على المزاوجة بين وظيفة الإنجاب ووظيفة العمل اللتين تعتبران من أهم واخطر الوظائف التي تضطلع بها المرأة العراقية المعاصرة في المجتمع الحديث .

الهوامش والمصادر

١. الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) . آثار التصنيع في المنزلة الاجتماعية للمرأة العراقية ، الاتحاد العام لنساء العراق ، بغداد ١٩٨٠ ، ص ٢٨ .

٢. المصدر السابق ، ص ٢٦ ــ ٢٧ .

٣. الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) . علم الاجتماع : دراسة نظامية ، مطبعة الجامعة ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٢١٣.

4. Klien, Viola. Married Woman Working, London, 1985 , See the introduction.

٥. الخولي، البهي . المرأة بين البيت والمجتمع ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٣٠٠ ــ ٣٠٢ .

6. Demographic Yearbook United Nations, New York, 2000, See the section on Birth, Deaths, and Natal increase.

7. Ibid, See Section on Natural increase of population.

8. Ibid, See the section on Annual Population Increase .

٩. السابق ، جروان . المرأة في القرن العشرين ، مطبعة جوزيف سليم ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٢٣ ــ ٢٨ .

10. Hanson, J.L.A Textbook of Economics,7th Ed., 1996, Macdonald and Evans Limited. London, pp. 82 – 83.

١١. الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) . العائلة والقرابة والزواج ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية ١٩٨٦ ، ص ١٦٧ .

12. Jephcott, P. Married Women Werkina London, 1982 , see the conclusions.
13. Ibid., p.53 .
١٤. الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) . إيجابيات العائلات الكبيرة الحجم في عصر التحضر والتصنيع ، دراسة منشورة في مجلة المرأة العدد ١٩٧٥ ، لسنة ١٩٨٣ ، ص٧ .
١٥. الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) . الثورة والقادسية الجديدة ، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٢٣ ــ ٢٤ .
١٦. المصدر السابق ، ص ٣٧ .
١٧. المصدر السابق ، ص ٥٢ .
١٨. المصدر السابق ، ص ٧١ .
١٩. المصدر السابق ، ص ٧٧ .
٢٠. لمصدر السابق ، ص ٨٢ .
٢١. حميد ، أحلام شيت . الثورة والتغيرات الاجتماعية والحضارية للمرأة العراقية ، أطروحة ماجستير غير منشورة في الاجتماع كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ١٠٢ ــ ١٠٣ .
٢٢. الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) . الثورة والقادسية الجديدة ، ص ٨١ .
٢٣. المجموعة الإحصائية السنوية لوزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، ١٩٩٠. مع إحصاءات عمالة المرأة في الاتحاد العام لعمال العراق ، ١٩٩٨ .
٢٤. إحصاءات عمالة المرأة في الاتحاد العام لعمال العراق ، ١٩٩٥ .

٢٥. حميد ، أحلام شيت . اثر الثورة في التحولات الاجتماعية والحضارية للمرأة العراقية ، ص ١١١ .

26. Japhcott, P. Married women Working, See the introduction .

٢٧. الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) . الفراغ ومشكلات استثماره ، دراسة مقارنة في علم الاجتماع الفراغ ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ص ٥٨ ــ ٥٩ .

٢٨. الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) . العائلة والقرابة والزواج ، ص ١٥ .

29. Hicks, M.C. The Social Framework, London, 1991, pp. 14-16 .

٣٠. عبد الله ، آسو إبراهيم . المشكلات الاجتماعية والحضارية للمرأة في منطقة الحكم الذاتي ، أطروحة ماجستير في علم الاجتماع غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ١٩٠ .

٣١. البطريق ، محمد كامل . منهاج خدمة المجتمع ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٨٨ ، ص ٣٢٢ ــ ٣٢٤ .

٣٢. الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) . علم الاجتماع الصناعي ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٢٠٤ .

٣٣. نفس المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

٣٤. الحسن ، إحسان محمد (الدكتور) . المشكلات الأسرية والمهنية التي تعاني منها المرأة العاملة ، بحث مقدم الى الندوة العلمية المتعلقة بزيادة مساهمة المرأة العراقية في تعزيز البناء

الاقتصادي للقطر خلال الفترة ٩ ــ ١١ تشرين الأول ، ١٩٩٥ ، تحت إشراف اتحاد نقابات عمال بغداد ، ص ٩ .

٣٥. نفس المصدر السابق ، ص ١٠ .

36. Goode, W. Family Disorganization, in Contemporary Social Problems by R. Merton and Nisbet, New York , 1981, P. 390 .

٣٧. الحسن ، إحسان محمد (الدكتـــور) . المشـــكلات الأســـرية والمهنية التي تعاني منها المراة العاملة ، ص ١١ .

38. Rosenfeld, J. The Marriage and Family, Illinois , 1982 , pp. 216 – 217 .

٣٩. الحسن ، إحسان محمد (الدكتـــور) . المشـــكلات الأســـرية والمهنية التي تعاني منها المرأة العاملة ، ص ١٢ .

٤٠. نفس المصدر السابق ، ص ١٣ .

٤١. عبد الله آسو إبراهيم . المشكلات الاجتماعية والحضارية للمرأة العاملة في منطقة الحكم الذاتي ، ص ١٧٧ .